

مشكلة الحرية

بقلم اليااس يعقوب

من الحرية غاية الانسان العادي الذي يقف تفكيره عند تخوم الضرورة ، أم يروم الانعتاق الكلي من نوايس الطبيعة ؟ إنه لا ينفك يكافح قوى الطبيعة حيناً ، ويتلاءم معها احياناً . وهو في حالتي الكفاح والتلاؤم لا ينقم ، ولا يخرب ولا يفسد ، ولا تشوب نفسه مرارة رغم الكوارث التي تنزل به ، لا لأن الطبيعة تتحلى بالرحمة ، وتتصف بالعدل والمساواة ، ففي واقعها من التمايز ما لا يمكن ان يوصف : مناطق يتطرف فيها الحر ، واخرى يتطرف فيها البارد ، وثالثة يعتدل فيها البارد والحر ؛ هنا يغزر المطر ، وهناك ينجس سنوات بعدها سنوات ، هنا يكمن الحصب ، وهناك يتجلى الجذب ، بعض المناطق تزخر احشاؤها بالمعادن المختلفة ، ومناطق اخرى تشكو العقم الأبدى . ومع ذلك فان الانسان لا يتذمر من هذه القسمة ، ولا يرمي الخالق بالتحيز والمحاباة . لا لأنه راض وقانع ، بل لأنه يؤمن ان الطبيعة لم تستهدفه بظلمها . ثم ان مكوثه فوق بقعة معينة من الأرض ليس اضطرارياً ابداً . إن الانسان في صراعه لا ينشد هذه ولا تلك بل يطلب الحرية في المجتمع . والمرارة التي تشوب حياته مصدرها الأوضاع السيئة التي جاء بها الانسان وتعمد بموجبها حرمانه نعمة الحرية ، والاكتار من الأغلال . ولهذا كانت معركة الحرية معركة انسانية ، قائمة في صميم المجتمعات ، لانها قيمة اجتماعية . وككل معركة يتمثل فيها فريقان : الفريق الذي يقبض على زمام السلطة ، وتتجمع لديه القوة والبأس ، والفريق المتألم ، الثائر ، الذي ينوء تحت ثقل الظلم . الحرية هي موضوع النزاع بين الحاكم والمحكوم ، بين الشعوب والحكومات . الحكومات تظاهرها الفئات التي تريد الاستمرار وتؤثر الكسل والطاعة بسائق من الخوف أو الجهل ، وتقبل لنفسها ولغيرها مصيراً لا يصح القول فيه انه صالح . واذا عرفنا ان هذه الفئة تكون الأكثرية زال عجبنا من قلة أنصار الحرية والمتحررين .

على الرغم من جميع الثورات التي نشبت ، فان مشكلة الحرية ما زالت قائمة يواجهها الانسان كل يوم . وتجتاز الحرية اليوم أزمة شديدة الخطورة . وقد شهد هذا العصر زوالها في بعض البلدان ، والتضييق عليها في البعض الآخر . ذلك انها ، من وجهة النظر الاستبدادية ، تأتي في عداد المظاهر الاجتماعية التي تنطوي على خطر وضرر ، ولهذا كان لا بد من تقنينها ومراقبتها بشدة كي لا تفلت ، وتتحطم ، وتخرب الأوضاع والمفاهيم والتقاليد التي أورتها السلف للخلف : ومن هنا كان لا بد من تقييد حرية القول ، وحرية من الكتابة ، وحرية التجول ، وحرية العمل ، وحرية العبادة ... فكان الحرية باتت عبئاً ثقيلاً على صاحبها ، تقلقه وتسبب له المتاعب والمصاعب ، وعبئاً أكثر ثقلاً على الفئة الحاكمة التي حارت في ضبطها وتنظيمها وحارت في سد المسام العديدة التي تنفذ منها . ومع هذا ، فان الانسان ما يروح يطلق اصواتاً تشدد وتتعالى مطالبة بالحرية : بعضها يبغى المزيد ، لأن القسط الذي يتمتع به لم يعد يفي بغاياته ، ويتلاءم مع مرحلة تطوره ، وبعضها يحاول التحرر من القيود التي فرضت عليه قسراً ، فيصارع أو يعدد نفسه للصراع الطويل الشاق . لأن كل حد من الحرية ، سواء جاء من الداخل أم من الخارج ، ليس مستساغاً . وقلما مرت عهود على الانسان بلغ بها شغفه بالحرية هذا المستوى العالي من الحرارة والشدة . وهو إذا لهج بها دائماً ، وحن إليها كما يحن الجائع الى الرغيف ويتمثله في اليقظة والنوم ، فليس ذلك لأنه محروم منها فقط ، بل لأنه بات يوقن انها إكسير الحياة ، ونطاق ضمان لسائر القيم السامية التي تحتضر في ظل العبودية والعسف والاستبداد .

وأية حرية ينشد الانسان ؟ هل ينشد الحرية الجسدية ؟ ان الجميع يتمتعون بها على أوسع نطاق ما خلا المجرمين والمرضى والذين اصبوا بعاهاث أفعدتهم عن حرية الحركة . وهذا الضرب

وليس فقط لان الصراع مهز الحرية ، والصراع لتحقيق الافضل بما هو كائن يتطلب جهداً وآلاماً وتضحيات متواصلة ، واكثر الناس يؤثرون العافية والسلامة ، بل لان الحرية الفكرية ، وهي اسمى ما تبلغه الحرية في صفاها ، لا تقوم الا على دعائم من الاخلاق والمعرفة . وهذان الركنا يجنبانها مواضع الفساد ومهاوي الضلال . وما اقل النفوس التي يتعاقق فيها هذان الاقتومان !

ان الحكومات تدأب لضمان الاستقرار ، ولو كان فيه الجور والاضمحلال . وتبدو مقبولة الى أقصى درجات التقدير في منح الحقوق التي اغتصبها ، وفي سيرها تكون بطيئة ، متثاقلة ، تكره الطفرة ، وتحشى الرتبة ، وترتعد إزاء كل جديد وجرى . ان قواعد سلوكها تحذت في أفنية تكونت من ركام التقاليد والقوانين التي تستمد منها مفاهيمها . ولهذا كانت بمثابة الماضي في صميم الحاضر . أما الفرد فرائده الابداع باستمرار . انه يتأثر بالتقاليد والقوانين ، لكنه لا يحملها فوق منكبيه ويرزح تحتها ، بل يتخذها وسيلة لمرحلة اخرى يشب اليها . انه يرى الحياة حركة وتطوراً دائماً . ويرى ان الحرية حق طبيعي وأساسي ولهذا لا يجوز سلبه او تعطيله بدافع أية ضرورة كانت . إن على الحكومات ان تصون الحرية وتوجهها صوب الخير ، ولكن لا يجوز لها ان تضعها في قفص اسوة بالفقاريت وتضع الحراس على ابوابه . وترى الحكومات عكس ذلك : إنها صاحبة الحق في منح الحرية أو في حرمانها . ولهذا كان لا بد من التصادم بين قوتين متنافرتين مختلفان بطبيعتهم وتختلفان بمقاصدهما . وعلى مسرح الثورات لا نرى إلا هذين البطلين : الشعب والحكومة .

لقد استقر في الاذهان ان الحرية تنافي مبدأ السلطة ، وهي لا تتحقق ما لم يزل آخر ظل للحكومات ، وما لم يتمكن الانسان من تحطيم قيود القانون . وبدون تحقيق هذين الشرطين لا يستطيع التمتع بنعمة الحرية . واذا حاولنا تحليل هذا النفور المتأصل في النفوس من السلطة ، وهذه الرغبة الكامنة للتجامل من قيود القانون ، لوجدنا السبب البعيد في الاساليب الفظة التي اتصفت بها اعمال الحكومات والعطرسة التي تتميز بها . وان الحشية من القانون ليست حينئذ إلى زمن لم يكن فيه قانون ،

بل من العبث بالقوانين ، وتجاهلها في بعض الحالات ، والتلاعب في تأويلها وتطبيقها . لان الدولة في حقيقتها ليست الا مرحلة من مراحل تطور المجتمع . ولهذا نراها غير قائمة في المجتمعات الاولية ، متأخرة في المجتمعات المتأخرة ثقافياً . وان الحكومة والقوانين ليسا شيئين خارجيين عن الانسان فرضا عليه قسراً بل هما منبثقان من صميمه . وان الثورات التاريخية استهدفت ابدال نظام الحكم وتهذيب القوانين ولم تحلم بنفسها مبدئياً . فاذا كانت غاية الانسان الاخيرة التقلت من جميع القيود فانه لا يدرك الحرية التي ينشد ، بل يبلغ الفوضى المحققة التي تنعدم فيها الطمأنينة والراحة . ومن ثم فان الفوضى المستحكمة تتمخض عن العبودية ، وان الفئة الضعيفة المستسلمة تقع تحت سيطرة الجماعة التي تتسم أعمالها بطابع العنف والجرأة والتخلي عن معطيات العقل والمفاهيم الاخلاقية . وفي زمننا هذا بات تدخل السلطة أمراً ضرورياً قصد تنسيق العلاقات بين الافراد كي تصد أمواج الطغيان . وتفرض الكثير من التدابير كي يتحقق اليسير من العدالة بين الناس . وقبل ان نعلن ثورة طائشة على مبدأ الحكومات والقانون ، يجب ان نقيم الدليل ان نزعاتنا خالية من الشرور . وما لم نخل حياتنا من المساوىء فاننا نظل بحاجة الى ناظم لهذه النزعات لتقييدها وتهذيبها كي لا تنطلق جامحة مدمرة .

وإذا كان التطور التاريخي قد اقتضى تدخل الدولة في جميع المرافق ، فلا ينبغي ان تتخذ السلطة من هذا التدخل مبرراً لفرض آراء ونظريات لا يؤمن بها سائر الناس ، وتقصرهم على الايمان بها او السكوت عنها ، ولا وسيلة لسحق الشخصية . لان الفوضى ، مهما تطرفت ، لا تبرر فرض الاستبداد والكفر بالحرية . ليست الحرية أمراً للفوضى ، وان القضاء على الفوضى لا يستوجب وأد الحرية . لان الفوضى مردّها إلى الفساد الذي استشرى . وما لم تكافح المفاصد التي كوَّنت الفوضى ، فان الكبت والعنف لا يزيلان المساوىء . وان الذين يقيمون من انفسهم دعاة انظام استبدادي لا يرضاه الشعب دستوراً له في الحياة ، بحجة ان المصلحة العامة تتطلب مراقبة الحرية وتقنينها ، يعتبرون بحق ألد اعداء الشعب ، وامعنتهم في خصومته ، واكثرهم

عوناً على وأد شجاعته . وليس اخر بالمصلحة العامة من سلب الحق بالحرية وجعل هذا الحق بيد الطبقة التي قدر لها ان تقبض على الحكم . وليس صحيحاً ان الثورات تقل بنسبة ازدياد الضغط بل العكس هو الصحيح . فما نشبت ثورة الا وكان وراءها نظام استبدادي فاسد ، وعهود قبلها عهود ، ساد فيها الظلم والطغيان .

ليست الحرية أربماً أو اكثراً او اقل بل واحدة في الجوهر . وما الحريات التي كثر استعمالها خلال الحرب الأخيرة وبعدها الا مظاهر متعددة لحرية الانسان التي لا تقبل التجزؤ . لان الانسان لا يعد حراً ما لم يتمتع بالحرية على اختلاف وجوهها ، ويتحرر من كافة القيود المرهقة . فالتحرر من العوز لا يعني الانسان عن التحرر من الخوف ؛ ولا يعني ابداً عن حرية الكتابة والعبادة والخطابة والتصوير . . والمجتمع الحر هو الذي خلا تماماً من كل اثر لعبودية اقتصادية او سياسية او فكرية .

إن الذين عرفوا الحرية ، وشاع استعمال هذا التعريف ، بان نفع كل ما لا يجرمه القانون ، أرادوا ان يحددوا غير المحدود ، ويحصروا ما لا ينحصر ، ويضعوه ضمن سياج من اسلاك القانون الشائكة . وكل تجاوز لهذه التخوم المصطنعة تعد على المصلحة بوجب ازالة العقاب بالمعتدي . والقانون ، كغيره ، يتبدل بتبدل الاحوال ، فيبيح اليوم اموراً كان يجرمها بالأمس . وتبعاً لذلك يتسع نطاق الحرية ويضيق . ففي زمن الحروب ، حيث تصبح الادارة عسكرية ، يجري تضيق شديد على الحريات العامة بمجدة سلامة الدفاع والمصالح العليا . ثم ان القوانين خاصة وليست عامة ، إذ انها تختلف بين بلد وبلد . وهي من وضع رجل أو هيئة من الناس لا تتصف بالعصمة ولا تخلو من الغرض ، وقد لا تتجاوب تماماً مع الارادة العامة بمعناها الصحيح . وبوجب هذا التعريف تصبح الثورات اجراماً والثوار مجرمين ، لأنها ليست إلا خروجاً على القوانين السائدة والنظم المسيطرة . ومع ذلك فانها موضع اعتزاز الأمم ومواقف فاضلة في تاريخها . وكثيراً ما يكون الاضطهاد نصيب اولئك الذين حاولوا تغيير الواقع أو توسيع آفاقه . ويرى البعض ان الاضطهاد الذي تلاقيه الحرية ليس شراً لأنه يذكي العزائم ، وهو ضروري لانتصار الآراء الجديدة . لان الامتحان القاسي الذي فرض عليها ان تجتازه يزيد ثباتاً ويزيد إيمان الناس بها . فالاضطهاد ، مهما أمعن في الشدة والفتك ،

لا يمكن ان يستمر ، اما الحق فيبقى وإن توارى احياناً . إن العقائد لا تنتصر بسبب الاضطهاد بل لتوفر عنصر الحقيقة فيها . وإذا ما انتصرت على الاضطهاد ، وسخر اصحابها منه ، فلانها أصح تعبيراً عن منطق التاريخ المتطور .

وعلى الرغم من كل ما لاقت الحرية في معركتها الدائرة من متاعب ، وأراقت من دماء ، فانها لا تزال مآضية ، تفعل في حياة الأفراد والشعوب . وقد ثبتت من الثورات التي نشبت في العصور الحديثة ، ومن بيانات حقوق المواطن ، أو شرعة حقوق الانسان ، ان الناس لم يهتموا بالحيز والمأوى اكثر مما اهتموا بالحريات العامة . وقد تحمل البشر الفقر طويلاً ، على مضض منهم ، لكن صبرهم على الظلم لم يطل . فلماذا كان الاختيار نصيب الحرية ؟ .

ان الحرية تمنح حق الاختيار . وفي الاختيار يحق الرفض أو القبول : ارفض ما لا يتفق مع المفاهيم التي وعها وتبناها وجداني ، وأقبل ما ينسجم مع هذه المفاهيم . وفي الاختيار تتحقق الارادة الحرة التي تساعد على بروز الشخصية . والحرية اذ تتيح الاختيار ، وتتيح للارادة ان تثبت كينونتها ، ترتب مسؤولية على الانسان . وليس غير الانسان الحر الذي تلقى عليه اعباء المسؤولية . اما العبد والسجين والجان فقد سلبت إرادتهم وأصبحوا رهن إرادة غريبة خارجة عنهم . وبتنازلهم ، طوعاً أو كرهاً ، عن إرادتهم تنازلوا عن حقهم الأصيل في الصراع للبناء . انهم لا يتمكنون من العطاء إلا بنسبة ما يتمتعون من حرية تتجلى فيها القوى والفعاليات .

وغير هذا ، فان الحرية تسمح لي بالشك فيما ارى واسمع وادرك . والشك لا شأن له البتة إذا ظل كامناً في الصدور دون ان يتجسد نقداً . وإذا تعذر على الشك ان يعبر عن ذاته انقلب ألماً ماضياً وحقداً . والعبودية التي تريحني من الشك تئد في نفسي مزية التقدير ، وتسخني مخلوقاً لا يفرح بنعمة العقل . وإذا حرصت الفئة الحاكمة على اجبار المواطنين كي يلزموا الصمت المبطن بالنقمة إزاء رأي من الآراء دون التمكن من اظهار شكوكهم ، تجرهم جرراً لارتكاب الخطأ وممارسته ، وتثابر بعناد غريب على السير على الطريق المعوج ، دون ان تتروك لمن يعرف ان يرشد الى الصراط المستقيم . وهذا الاستمرار في الضغط والارهاب يخلق انحرافاً في المفاهيم ، وتشويهاً للأخلاق يحطان من سوية مدارك الانسان . ان الفئة الحاكمة

ما حملت حملا على ان تعمل ضمن نطاق محدود ولغاية واحدة معينة .
 واذا ما قدر للحرية ان تنهزم امام الاستبداد وقع الانسان في
 هاوية الحفازة والذل . وهزيمة الحرية تم هزيمة الشجاعة ويساور
 الخوف نفوسنا ويجول دون انطلاقها . اما من يجرؤ على
 قهر الاستبداد بالفكر والعمل فانه يعد من صانعي التاريخ ، وقادة
 الحركات التحريرية ، ورسول البطولة الراحية . وهذه الوثبة
 الرائعة لا تتأني لأي كان . ولهذا لا تقع العين ، عبر التاريخ ،
 الاعلى القليل من المنارات القائمة ترسل الاضواء وتشع منها القيم .
 اما الكثرة الساحقة من الناس فانها تؤثر السلامة . ولكي تضمن
 السلامة لنفسها فانها تنجح الى النفاق والملافة . انها لا تحاول السمو
 فوق البيئة بل تكتفي بالتآلف معها .

وفي هذا التآلف تسيطر نفسية القطيع التي تصرف الازهار
 عن القضايا الرئيسية الى القضايا التافهة .

فاذا ما أردنا لبلادنا جيلا يتحلى بالشجاعة الادبية ، فيقدس
 الحق ويحقر الباطل .

واذا ما أردنا جيلا يحدث ثورة جارفة في الاخلاق والفنون
 والاجتماع والاقتصاد .

واذا ما اردنا جيلا ينسف التقاليد الفاسدة ، ويعرف من
 معين قلبه وعقله بحرية .

إذا اردنا كل هذا ، فما علينا الا ان نطعم ابناء هذا الجيل
 الحديد خبز الحرية ، فبه وحده يحيون .

صافيتا الياس يعقوب

الكتب الأدبية والمدرسية على اختلاف انواعها

احدث المطبوعات ومجلات الازياء لعام ١٩٥٣

مبيع وإصلاح عموم أصناف أقلام الحبر

القرطاسية بانواعها وأدوات المكاتب

كل ذلك تجدونه دائماً في

مكتبة هاشم

بيروت
شارع سوريا

٨٣/٢٦

بتدابيرها الاستبدادية لا تعتمد إلا على ثقافتها الخاصة التي سممتها
 الاجواء الضيقة ، ولا تجيز لها ان تتفاعل وتتأثر بثقافات اخرى
 حرة ، نشيطة ، جديدة . فهي من هذه الجهة الفكرية تشبه دولة
 تفهم الاكتفاء الذاتي في ميدان الاقتصاد بانه الانظر على الذات ،
 والقناعة بما هو موجود ، ولا تفهم ان الاكتفاء لا يتحقق ما لم
 تعتمد إلى التعاون مع بلدان اخرى فيها من القابليات الطبيعية
 غير ما فيها . وهذه الآراء التي فرض عليها ان تظل مكبوتة
 لا يمكن ان تكون شرأ كلها ، ولا بد من ان تكون على
 نصيب من الصواب . وبما يحز في النفس هذا التفاوت في الاعتبار
 بين فريق وفريق : الفئة الحاكمة تستخدم القانون والقوة لضمان
 كيائها ونصرة آرائها ، وتسخر القانون والقوة للقضاء على آراء
 الخصم حيناً ، وعلى الخصم احياناً . انه لم يعط لها وجدها ان
 تقرر الخطأ والصواب . بل ان الشعب هو الحكم في هذه
 الامور ، فأما ان يعتنق المبادئ إذا آمن بها ، وإما ان ينبذها
 وهي في الاصل ما وضعت إلا له . وفي هذا الحد من الحرية
 تجرم بحق الشعب الذي فرض عليه ان ينحجر في قوقعة يكث
 فيها مدى الحياة دون ان يحاول الخروج منها . والعقول ، إذا
 ما قضت زمناً طويلاً في هذا الجو الخانق تضمر وتهزل . وإذا
 ما سخرت القوة لخدمة مبدأ ما ، فلان هذا المبدأ لا يقوى على
 إحراز الغلبة على غيره إذا ما توفرت شروط الحرية لصراع
 العقائد .

وفي جو الحرية تتطهر الحياة الاجتماعية من العقائد الزائفة ،
 وتسقط في المعركة المبادئ الخاطئة . اما اذا عمدت هي الى
 تكسيل الفكر وتصفية العقائد التي لا ترضى عنها ، وذلك عن طريق
 التنكيل بالمواطنين لا تسلم من حكم التاريخ القاسي وتجلب على
 نفسها القمة . واثن كان اصطراع العقائد يحدث شيئاً من البلبلة
 والتموتر ، فلا بد من ان يقضي على الفاسد منها والزائف
 الذي يزيد في حدة البلبلة .

والحرية بعد كل هذا شرط لتفتح الشخصية وتكاملها . لانه
 يستحيل على الشخصية ان تبرز سجايها الا في جيوحر . ففي
 هذا الجو تنشط وتفعل وتحقق ذاتها . وفي هذا الانفتاح المطلق
 تتجسد امامنا المثل العليا في شخصيات حية عاملة ، وتتوفر لنا
 النماذج الرفيعة التي يصح اتخاذها قدوة لنا . ولا تستفيد الاخلاق
 وحدها من هذا الانفتاح بقدر ما تستفيد جميع نواحي النشاط
 الفكري من علوم وفنون وآداب . لان العبقريات تموت إذا